

## اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية بيلاروسيا

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية بيلاروسيا ويشار إليهما لاحقاً بـ (الطرفين المتعاقددين) ، رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي لما فيه مصلحة البلدين ،

وبقصد إيجاد الظروف الملائمة لاستثمار أي مستثمر من أي من الطرفين المتعاقددين فيإقليم الطرف الآخر ، وإدراكاً منهما بأن تشجيع وحماية الإستثمارات بموجب هذه الاتفاقية سيحفز على اتخاذ المبادرات الجادة في مجال النشاط التجاري في كل من البلدين ، قد إنفقتا على مايلي :-



أ- يعني مصطلح (استثمار) كافة أنواع الأصول المستثمرة من قبل أي من مستثمرى الطرفين المتعاقددين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لقوانين وأنظمة هذا الأخير ، ويجب أن تشمل بشكل رئيسي - وليس على سبيل الحصر - على مايلي :-

١- الأموال المنقوله وغير المنقوله وأية حقوق أخرى واردة على الملكية مثل الرهونات والإمتيازات والضمادات وجميع الحقوق الأخرى المشابهة كما تحددها قوانين وأنظمة الطرف المستعاق الذي ينشأ الاستثمار المعنى ضمن حدوده الإقليمية .

٢- حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي شكل مماثل آخر من أشكال المساهمة في ملكية الشركات .

٣- المطالبات المالية أو أي أداء آخر تكون له قيمة اقتصادية .

٤- حقوق الملكية الفكرية والصناعية (مثل حقوق الطبع ، البراءات ، نماذج المفيدة ، النماذج والأشكال الصناعية ، العلامات التجارية أو الخدمية ، الأسماء التجارية ، بيانات بلد الصنع) ، والبراعة والشهرة وجميع الحقوق الأخرى المشابهة التي يقرها الطرفين المتعاقدين بموجب قوانينهما وأنظمتهما .

٥- الإمتيازات الممنوحة بمحض قانون الطرف المتعاقد الذي نشأ الاستثمار ضمن حدود إقليمه ، بما في ذلك الإمتيازات الممنوحة للبحث عن المصادر الطبيعية وحراثتها واستخراجها واستغلالها .

ب- يعني مصطلح (عائدات) المبالغ العائدة من الاستثمار وتشمل على الأخص - وليس على سبيل الحصر - الأرباح ، إيرادات الأسماء ، الفوائد ، عائدات رأس المال ، الأتاوات والرسوم .

ج- يعني مصطلح (مستثمر) بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين :-

١- الأشخاص الطبيعيين من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين الذين يستمدون صفتهم هذه حسب قانون هذا الطرف المتعاقد ، والذين نشلوز استثمارت في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢- الأشخاص الاعتباريين ، بما في ذلك الشركات ومجموعة الشركات والمؤسسات التجارية والشركات الأخرى ، التي تم تأسيسها أو إعادة تأسيسها بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد والتي لها مكاتب رئيسية في إقليم هذا الطرف المتعاقد ، والتي تقوم بالإستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

د- يعني مصطلح (إقليم) بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين ، الحدود الإقليمية لكل منها باعتبارها تشمل الأرض والمياه الداخلية والبحر الإقليمي وقاع البحر وطبقة التربة الواقعة تحت الأرض مباشرة وأية منطقة اقتصادية خالصة يمارس أي من الطرفين المتعاقدين حقوق ملكية أو سيادة عليها ، أو يتمتع أي منهما بحقوق السيادة عليها قانونياً وفقاً للقانون الدولي .

هـ- مصطلحات (قوانين وأنظمة) ، (القانون/القوانين) ، (المواطنين) بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين تعني القوانين والأنظمة التابعة لحكومة الطرف المتعاقد المعنى ، والمواطنين تعني مواطني حكومة الطرف المتعاقد المعنى ، بحسب الأحوال .

#### المادة (٢)

#### تشجيع وحماية الإستثمارات

على كل طرف متعاقد أن يشجع ويوفر كل الظروف المناسبة لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر للإستثمار في إقليميه وأن يسمح بدخول هذه الإستثمارات وفقاً لقوانينه وأنظمته .

ويجب أن تمحنخ استثمارات أي من مستثمرى الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات معاملة ورعاية جيدة ومتقاربة ويجب أن تمحنخ بالحماية القانونية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لهذه الاتفاقية . ولا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في جميع الأحوال إعاقة إدارة وصيانة أو استخدام أو التمتع بالإستثمارات المفتوحة على إقليمه من قبل مستثمرى من الطرف المتعاقد الآخر ، أو التدخل في ثقلها أو بيعها مالم تكن تلك الإجراءات مبررة بأسباب معقولة غير مبنية على التفرقة في المعاملة .

وعلى كل طرف متعاقد أن يضع في اعتباره الإلتزام الذي نشأ عليه بموجب استثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة (٣)

#### المعاملة والرعاية الوطنية الخاصة

أ- يجب أن يعامل كل طرف من الطرفين المتعاقدين في حدود إقليميه استثمارات أو عائدات استثمار مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل عن تلك التي يعامل بها استثمارات أو عائدات استثمار مواطنىه أو استثمارات أو عائدات استثمار اي مستثمر من أي دولة أخرى .

ب- يجب أن يعامل كل طرف من الطرفين المتعاقدين في حدود إقليميه مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإدارة الإستثمار وصيانته واستخدامه والتمنع به أو بيعه أو نقله مثل ما يعامل به مستثمرىه من مواطنىه أو مستثمرى أية دولة أخرى .

جـ- الأحكام الواردة في هذه المادة يجب أن لا تفسر على أنها تلزم أي من الطرفين المتعاقدين بمد حمايته ومعاملته الخاصة ومنح أفضلية أو امتياز لمستثمر الطرف المتعاقد الآخر ناتج عن :

١-أي منطقة تجارة حرة موجودة أو ستوجد مستقبلاً ، أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتفاقية دولية مشابهة بما في ذلك الأشكال الأخرى للهيئات الاقتصادية والإقليمية أو الاتفاقية الدولية المشابهة والتي يكون بموجبها أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها ، أو :

٢-أي اتفاقية دولية متعلقة كلها أو جزئياً بالضرائب .

### نزع الملكية

أ- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين نزع ملكية أو تأمين أو مصادرة أو اتخاذ أية إجراءات أخرى مماثلة يشن استئثار مستثمر الطرف المتعاقد الآخر (يشار إليها لاحقاً بـنزع الملكية) ، إلا إذا كان ذلك الإجراء في سبيل المصلحة العامة ووفقاً للقانون وعلى أساس غير تمييزه ومقابل دفع تعويض مناسب وعادل .  
ويتم احتساب ذلك التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للإستثمار قبل إعلان قرار نزع الملكية مباشرة أو قبل علم العامة بشرعيتها ، أيهما حدث أولاً .

ب- المستثمر الذي رأى تعرض استثماراته للخسارة ، يكون له الحق بموجب قانون الطرف المتعاقد الذي ينزع الملكية في استصدار أمر فوري بإعادة النظر في موضوع نزع ملكيته وفي تقدير استثماراته طبقاً للمعايير المنصوص عليها في هذه المادة من قبل السلطة القضائية المختصة أو أية سلطة محايدة أخرى في ذلك الطرف المتعاقد .

جـ- على الطرف المتعاقد الذي ينزع ملكية أصول أية شركة متدرجة أو منشأة بموجب القوانين السارية في أي جزء من إقليمه ، والتي يملك مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر أسماء فيما فيها ، عليه أن يتأكد من تطبيق الأحكام الواردة في الفقرة (أ) من هذه

المادة وذلك بفرض ضمان توفير التعويض العادل والمناسب لهؤلاء المستثمرين التابعين لطرف المتعاقد الآخر والذين هم مالكون لتلك الأسهم قياساً بحجم استثماراتهم .

## المادة (٥)

### تعويضات الخسائر

أ- في حالة قيام أي من الطرفين المتعاقدين بسداد أية تعويضات أو إجراء أية تسويات نتيجة أية أضرار متعلقة بالإستثمارات ناتجة عن نشوب حرب أو أي صراع مسلح آخر أو ثورة أو عصيان مسلح أو أعمال شغب ~~فإن على هذا الطرف أن يعامل مستثمري الطرف الآخر الذين يستثمرون على إقليميه وهو في صدد تعويضهم معاملة لا تقل عنية ورعاية عن تلك التي يعامل بها مستثمريه و مستثمرى أية دولة ثالثة .~~ على أن تكون أية مبالغ واجبة السداد قابلة للتحويل .

ب-مع عدم الإخلال بما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة ، يتم التعويض عن الخسائر في الإستثمارات التي ~~يستثمرها~~ مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إذا ما حدثت تلك الخسائر لثناء أي من الحالات المذكورة في الفقرة (أ) المشار إليها وذلك بلوفاء تعويض عادل وجابر للضرر إذا كانت تلك الخسائر قد نتجت لأي سبب من السببين التاليين :-

١-مصادر أملك هؤلاء المستثمرين ~~من قبل قوات أو سلطات~~ الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار على إقليميه ~~أو~~

٢-إتلاف أو إهلاك تلك الأملك من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار على إقليميه مالم تكن تلك الإجراءات نتاجة عمليات حربية أو ضرورة قصوى حتمها الوضع القائم .

## المادة (٦)

### التحويلاط الحرة

(أ) يضمن كل طرف متعاقد - وفقاً لقوانينه وأنظمته - لمستثمر الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثماراتهم ، وعلى الأخص وليس الحصر :

- ١- العائدات كما هي معروفة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية .
- ٢- التسديدات المدفوعة بموجب اتفاقيات قروض يعتبرها كل من الطرفين المتعاقدين

على أنها استثمار

- ٣- المدفوعات التي تدفع لتغطية مصاريف إدارة الاستثمار
  - ٤- رأس المال أو أية مدفوعات إضافية صرورة لاستكمال وتنمية الاستثمار .
  - ٥- إيرادات بيع الاستثمار أو تصفيته كلياً أو جزئياً بما في ذلك قيمة الزيادة المحتملة .
  - ٦- التعويضات الواردة في المادتين (٤) ، (٥) من هذه الاتفاقية
- ب- التحويل المسار <sup>الله</sup> في الفقرة (أ) من هذه المادة تكون عملاً قابلاً للتداول الحر وبسعر العرض السائد في تاريخ التحويل فيإقليم الطرف المتعاقد الذي يوجد فيه الاستثمار وبموجب أنظمة العرض السارية فيه .

## المادة (٧)

### الاحلال في الحقوق

- إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو الجهة المعينة من قبله بسداد أية مدفوعات بموجب تعويض قد منحه فيما يتعلق باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وجب على هذا الطرف المتعاقد الإعتراف للطرف المتعاقد الأول أو للجهة المعينة من قبله - بموجب القانون أو بموجب وثيقة قانونية محلية - بالحقوق والمطالبات المستحقة للطرف الذي تم تعويضه ويعرف بحق الطرف الأول أو الجهة المعينة من قبله في ممارسة تلك الحقوق وتتنفيذ تلك المطالبات بمقتضى حقه في القيام مقام مواطنيه في نطاق الحدود التي يمارسها الطرف الذي تم ضمانه أو تعويضه .

بـ-في جميع الأحوال يعامل الطرف المتعاقد الأول أو الجهة المعينة من قبله نفس المعاملة بالنسبة للحقوق والمطالبات المنوحة بموجب استحقاق المدفوعات المستلمة طبقاً لهذه الحقوق والمطالبات وذلك لأن الطرف الذي تم تعويضه كان مستحقاً أصلاً لذلك بموجب هذه الإتفاقية فيما يتعلق بالإستثمار المعنى والعائدات المتعلقة به .

جـ- أية دفعات يستلمها الطرف المتعاقد الأول أو الجهة المعينة من قبله بعمليات غير قابلة للتحويل بمقتضى الحقوق والمطالبات المكتسبة ، ينبغي أن تكون متاحة للتصرف الحر من قبل الطرف المتعاقد الأول لأغراض تغطية أية مصروفات تتم في إقليم

أ- يجب - كلما أمكن ذلك - تهوية الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير وتطبيق بنود هذه الاتفاقية عن طريق التشاور الودي بينهما من خلال القنوات الدبلوماسية

ب-إذا تعذر تسوية الخلاف بين الطرفين المتعاقدين بموجب ما تم ذكره في البند (أ) أعلاه خلال ستة شهور من تاريخ بدء المشاورات (المناقشات) ، يعرض النزاع - بناء على طلب كل من الطرفين المتعاقدين - على هيئة تحكيم وذلك طبقاً لأحكام هذه المادة .

ج- تشكل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة ، مما يأتي :-

١-يعين كل طرف من الطرفين المتعاقدين خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم عضواً واحداً في هيئة التحكيم ، ويقوم هذان العضوان باختيار مواطن من دولة ثالثة كرئيس لهيئة التحكيم بعد موافقة الطرفين على ذلك ، حيث يتم تعين هذا الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام طلب التحكيم .

٢- إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة خلال الفترات الزمنية المشار إليها في الفقرة  
(١) من هذا البند ، وفي حالة عدم التوصل إلى أي اتفاق آخر بين الطرفين

المتعاقدين ، يجوز لأي منهما دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء أية تعيينات لازمة ، وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة ، يطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات الازمة ، وإذا كان نائب الرئيس مواطناً أيضاً لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة ، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأسبقية - والذي يجب أن لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين - إجراء التعيينات الازمة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون رئيس هيئة التحكيم مواطناً لدولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كل من الطرفين المتعاقدين .

٣- تصدر هيئة التحكيم قراراً اتها باغلبية الأصوات ، ويكون بذلك القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين وتحمل كل طرف تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتمثيله في مداولات هيئة التحكيم . وتقسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف الأخرى متساوية بين الطرفين المتعاقدين ، إلا أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحمل أحد الطرفين المتعاقدين القسط الأكبر من التكاليف ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين وتحدد هيئة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها .

#### المادة (٩)

##### تسوية الخلافات بين أحد الطرفين المتعاقدين

##### ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

- أي خلاف ينشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر يتعلق باستثمارات هذا المستثمر يجب أن يخضع للمشاورات الثنائية بين الطرفين المتعاقدين وذلك في سبيل حل الخلاف ودياً .

وإذا لم تتمكن هذه المشاورات الثنائية عن حل للموضوع خلال ستة شهور من تاريخ طلب حل الموضوع ، فإنه يجوز للمستثمر - وحسب رأيه - طلب حل الموضوع عن طريق :-

- ١- المحكمة المختصة التابعة للطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار على إقليمه .
  - ٢- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) المنشأ بموجب معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى الموقعة في ١٨ مارس ١٩٦٥ بواشنطن .
  - ٣- هيئة تحكيم تشكل لهذا الغرض ، طبقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك بشأن النزاع القائم بينهما .
- بـ- القرارات الصادرة عن هيئة التحكيم يجب أن تكون نهائية وملزمة للطرفين .
- جـ- لا يجوز للطرف المتعاقد المتصور طلب الخلاف - خلال فترة اجراءات التحكيم أو فترة تنفيذ الحكم - أن ينقض فحجة السيادة أو يتحقق أن المستثمر التابع للطرف المتعاقد الآخر قد تم تعويضه بموجب عقد تأمين عن جزء أو كل خسائره .
- دـ- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين مواصلة السعي لحل النزاع ودياً من خلال القنوات الدبلوماسية ، إذا ما كان هذا النزاع معروض على هيئة تحكيم دولية إلا إذا كان الطرف المتعاقد الآخر لم يتلزم بتنفيذ الحكم الذي تم التوصل إليه من قبل هيئة التحكيم .

#### المادة (١٠)

##### نطاق تطبيق الإتفاقية

إذا كانت أحكام القانون الساري في أي من الطرفين المتعاقدين أو الإلتزامات المترتبة نتيجة تطبيق القانون الدولي السائد في الوقت الحالي أو أي قانون آخر مستقبلاً يشتمل على أحكام - بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في هذه الإتفاقية - أو الإلتزامات سواء كانت عامة أو محددة وتعامل الإستثمارات التي تتم بواسطة المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلاً من المعاملة التي توفرها هذه الإتفاقية ، فإن تلك الأحكام هي التي تسود بدلاً من أحكام الإتفاقية إلى المدى التي تكون فيه تلك الأحكام أفضل من الإتفاقية للمستثمر .

## المادة (١١)

### الاستثمارات المنشئة قبل هذه الإتفاقية

تطبق هذه الإتفاقية على جميع الاستثمارات التي انشئت من قبل مستثمرين تابعين لأحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر - طبقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة - قبل وبعد دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ ، ولكن لا تطبق هذه الإتفاقية على أي نزاع متعلق باستثمارات يكون قد حصل قبل دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .

## مادة (١٢)

### الشاور

على كل من ممثلي الطرفين المتعاقدين - كلما كان ذلك ضرورياً - عقد مشاورات ثنائية بشأن أي موضوع يؤثر في عملية تطبيق وتنفيذ هذه الإتفاقية ، وتعقد هذه المشاورات باقتراح من أحد الطرفين المتعاقدين في المكان والوقت الذي يتم الإتفاق عليه من خلال القنوات الدبلوماسية .

## مادة (١٣)

### دخول الإتفاقية حيز التنفيذ

### ومدة سريانها وإنتها عنها

تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ استلام كلا الطرفين المتعاقدين الإشعار الكتابي باتمام الإجراءات الدستورية والقانونية الداخلية بذلك . وتظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، وتبقى سارية المفعول بعد انتهاء هذه المدة مالم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل بالإتفاقية ، وبالتالي ينتهي العمل بها بعد مضي سنة واحدة من تاريخ ذلك الإخطار .

وبالنسبة للإسثمارات التي تمت قبل تاريخ الإخطار بانهاء العمل بهذه الإتفاقية ، فإن أحکام المواد من (١٢-١) تظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات أخرى من تاريخ انتهاء العمل بهذه الإتفاقية .

وإشهاداً على ذلك ، قام الموقعان أدناه المفوضان بذلك حسب الأصول من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

حررت في الجماجمة. اليوم ٢٠٠٦ من شهر أكتوبر ٢٠٠٢  
من نسختين طبق الأصل باللغات العربية والروسية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص الإنجليزي .

عن حكومة مملكة البحرين

عبد الله حسن سيف  
وزير المالية والاقتصاد الوطني

ميخائيل خفوسوف  
وزير الخارجية